

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥

بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرار

القانون الآتي نصه:

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٧٣٨٤٧٩٠٠ جنيه (فقط وقده سبعمائة وثمانية وثلاثون مليوناً وأربعين وتسعة وسبعين ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٥٤٤٧٩٨٠٠ جنيه (فقط وقده خمسمائة وأربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي:

- أجور بمبلغ ٩١٨٥٠٠٠ جنيه.

- باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٤٥٢٩٤٨٠٠ جنيه.

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٦٢٥٣٨٨٠٠ جنيه (فقط وقده ستمائة وخمسة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وثمانون ألف جنيه) منها ٤٠٠٠٠٠ جنيه إعانت.

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٨٠٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانون مليوناً وخمسمائة وتسعون ألف جنيه) منه مبلغ ٨٠٤٩٠٠٠ جنيه فائض حكومة.

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ١١٣.٩١٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثلاثة عشر مليوناً واحد وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩١.٩١٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ١١٣.٩١٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثلاثة عشر مليوناً واحد وتسعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢ يوليه سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسي

مشروع موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية
للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

بيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٥/٢٠١٥	بيان
الإيرادات:			التالييف والمصروفات:
مجموعه (١) إيرادات النشاط ٢٢٠٠٠٠٠		٢١٥٠٠٠٠٠	مجموعه (١) خامات ومواد وقوف وقطع غيار ٩١٨٥٣
مجموعه (٢) منح وإعانات ٨٨٠٠٠٠٠		٣٧٦٠٠٠٠٠	مجموعه (٢) الأجر ٨٨٠٠٠٠٠
مجموعه (٣) إيرادات استثمارات وفوائد ١٦٣٨٨٠٠٠		٣٧٠٠٠٠٠	مجموعه (٣) المصاريفات ٣٧٦٠٠٠٠٠
مجموعه (٤) إيرادات وأرباح أخرى ١٠٠٠٠٠			
جملة الإيرادات ٦٣٥٣٨٨٠٠٠		٦٣١٩٨٠٠٠٠	مجموعه (٥) أعباء وخسائر ٦٣١٩٨٠٠٠٠
			جملة التكاليف والمصروفات ٥٣٦٩٨٠٠٠٠
(إيجاع العام:			
الأرباح المحتجزة (فائض مرحل) ١٨٠٠٠٠٠			
أرباح موزعة (فائض حكومة) ٨٤٩٠٠٠٠٠			
صافي ربح العام ٨٥٥٩٠٠٠٠٠		٦٢٥٣٨٨٠٠٠	أرباح الموارد المالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠
إيرادات الرأسمالية:			إيرادات الرأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠
استخدامات الرأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠			استخدامات الرأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠
تحويلات رأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠			تحويلات رأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠		٦٢٥٣٨٨٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية ٦٢٥٣٨٨٠٠٠
إجمالي الموارد ٦٣٦٦٦٣٠٠٠		٦٣٨٤٧٩٠٠٠	إجمالي الموارد ٦٣٦٦٦٣٠٠٠